



الموالة والمعارضة والهواجس الانتخابية

فؤاد مخزومي



ليس أطراف الموالة على نفس الموجة السياسية بسبب غياب البرنامج السياسي الذي ينضوي الجميع تحت لوائه... وهكذا حال المعارضة. ويبقى الهاجس المشترك بين الموالة والمعارضة هو الموضوع الانتخابي الذي يقرر التوازنات السياسية المستقبلية. ولذا فإن التركيز الأساسي حالياً هو على الانتخابات وتحديد على القانون الانتخابي والدوائر الانتخابية والتحاليف الانتخابية. ولعل السبب الأساسي الذي يفسر صعوبة ولادة الحكومة هو الصلة بالموضوع الانتخابي. فكل كتلة نيابية في فريق الموالة تبحث عن حقيبة خدمات لما لذلك من صلة مباشرة بالناخبين. وهذا الأمر يكشف نقاط الضعف الأساسية في بنية الموالة حيث تبدو التركيبة أقرب ما تكون إلى تركيبة مفتعلة وغير ثابتة. وهذه حقيقة بنت إلى حدود بعيدة أن المحاصصات لم تعد ترويكاً الحكم قادرة على ضبطها في صفوف الموالة. وفي هذا السياق يمكن تفسير امتعاض الرئيس كرامي من شركائه في الموالة الذين أطلقوا يده في تشكيل الحكومة ومن ثم خلقوا له المشاكل ووضعوه في مناخات الاعتكاف والاعتذار أيضاً.. فقد تملك الرئيس كرامي الامتعاض من أنانية حلفائه وسباقهم على الحقائق الأساسية. وما يلتفت النظر أن المحسوبين على الموالة وضعوا العصي أمام دواليب تشكيل الحكومة تارة تحت عنوان الكرامات كما هي حال الوزير طلال إرسلان الذي استغرب كيف انه لم تتم استشارته في تسمية الوزراء الدروز.. وكذلك هي حال الحزب السوري القومي الذي يتمسك بحقيبة أساسية في مجال الخدمات. وأيضاً الوزير إيلي سكاف الذي رفض حقيبة وزير دولة وأثر أن يأخذ في الاعتبار مصالح ناخبه. والأمر ينسحب على الوزير إيلي الفرزلي الذي أخذ مسافة واضحة عن رئيس الحكومة.. وفي هذا المجال فإن الوزير ميشال المر شكل بدوره عقبة من عقبات تشكيل الحكومة.. ما ضيق هامش التغطية المسيحية للشكيلة الحكومية وما أوجد صعوبات بأن تبصر الحكومة النور في الوقت الذي كان يفترض أن تبرز فيه للوجود. ان اللحمة التي تربط بين أطراف الموالة مهددة بالانفراط ما لم يتم ترسيم العلاقة بين مكونات عين التينة استناداً لأفكار جامعة تناول الحاضر والمستقبل وكيفية مقاربة الوفاق الداخلي والعلاقة مع المحيط الإقليمي. وما يجوز قوله في الموالة ينطبق بدوره على المعارضة التي بدت شكلياً متماسكة وفعلياً وحدتها مفقودة خصوصاً بعد الخروج العسكري السوري من لبنان وصدور القرار بتشكيل لجنة تحقيق دولية. فلا أحد يستطيع أن ينكر ان العلاقة بين البطريرك مار نصر الله بطرس صفير والنائب وليد جنبلاط تقتقر إلى التصور المشترك سواء بالنسبة للقرار ١٥٥٩ أو بالنسبة للانتخابات وسلاح حزب الله. ومن هنا كانت مبادرات النائب جنبلاط المستقلة عن حلفائه في المعارضة. وهي مبادرات تكشف ان هواجس جنبلاط تدفعه لإيجاد قواسم مشتركة مع حزب الله والرئيس نبيه بري ودمشق وإلى رفض القرار ١٥٥٩ بمفاعيله الداخلية وإلى إبداء حذر ملحوظ إزاء نوايا حلفائه الانتخابية في الجبل والشوف. فالنائب جنبلاط الذي كان قد أيد القضاء كدائرة انتخابية بيدي مرونة واضحة حول المحافظة بعد أن يتم تقسيم الجبل إلى دائرتين انتخابيتين. وهذا التحول في موقف جنبلاط لا يمكن قراءته إلا في ضوء ان حلفاءه في المعارضة يريدون حصصهم في المقاعد المسيحية على قاعدة الأحجام الانتخابية.. وهذا يعني انتزاع مقاعد لصالح التيار العوني والقوات اللبنانية ما يضعف النائب جنبلاط ككتلة انتخابية. وعلى هذا الصعيد يحاول جنبلاط أن يكون عراب التسوية الداخلية.. وهذا ما ولد شكوكاً من بعض أطراف قرنة شهبان. وما يزيد من إرباك المعارضة ان وحدتها مهياة إلى مزيد من التفتك. فالجنرال ميشال عون الذي هبب نفسه للعودة سينيبي حساباته على معادلة الأحجام الانتخابية. وهذا ما لا يرضي القيادات المعارضة التقليدية التي تخسر من وزنها وأهميتها إزاء صعود التيار العوني والقوات اللبنانية خصوصاً وان حركة الشباب في الاحتكام إلى الشارع تعيد الاعتبار إلى زعامتين مسيحيتين هما الجنرال ميشال عون والدكتور سمير جعجع. أياً يكن الأمر لا يبدو ان الوضع اللبناني يتجه إلى الهدوء والاستقرار حتى ولو تشكلت حكومة طالما ان الهواجس الانتخابية لا ترتكز إلى مشاريع سياسية بقدر ما تحتكم إلى مقاربات آنية.

المشهد اللبناني

شهد لبنان خلال هذا الأسبوع أزميتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالعثر الذي يلاحق ولادة الحكومة والثانية تتعلق بالمواجهات العنيفة الدائرة حول قانون الانتخابات النيابية والتي بدأت تبشر باحتمال حصول تعديل في خارطة التحالفات السياسية. وفي حين أكد لبنان استعداداً للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية التي أقرها مجلس الأمن بشأن جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، بقي محل اهتمام المراقبين ترتيب البيت الداخلي اللبناني.

وقد شغل أيضاً الأوساط السياسية اللبنانية، اثنان: العماد ميشال عون والنائب وليد جنبلاط. الأول على خلفية مواقفه الأخيرة التي لاقى بها الموالة مع عدم اعتراضه على قانون انتخاب يعتمد المحافظة والنسبية. والثاني بسبب حركته السريعة باتجاه أقطاب عين التينة الذي لاحظ الجميع تسارع وتيرة تمايزه عن قوى المعارضة، ومواقفه التي أكد خلالها انه لم يركب قطار ١٥٥٩ بل ركب قطار الطائف مع الشهيد الحريري ولن ينزل منه. وأجمع المراقبون على ان جنبلاط وعون أحدثا إرباكاً في صفوف المعارضة، علماً ان الجنرال عون أعلن انه سيكون في بيروت في ٧ أيار المقبل.

ورغم ان تشكيل الحكومة أصبح القاسم المشترك بين الموالة والمعارضة، يمكن ملاحظة استبعاد قيام حكومة اتحاد وطني وكذلك الحال بالنسبة لحكومة حيادية. ورغم الجهود التي تواصلت هذا الأسبوع لتذليل العقبات من أمام تأليف الحكومة، وما بدا من توافق على أسمائها بالتفاهم على المسيحيين فيها بين الرئيس إميل لحود والبطريرك مار نصر الله بطرس صفير وعلى السنة بين رئيس عمر كرامي وعائلة الحريري وعلى الدروز بين كرامي والنائب وليد جنبلاط وعلى الشيعية بين الرئيس نبيه بري وكرامي أيضاً، فشكلت المساعي لتسريع الولادة الصعبة خصوصاً بعد اعتراض عدد من الوزراء الحاليين على المشاركة إما لأنهم لا يريدون أن يكونوا وزراء من دون حقائق أو لتفضيلهم أن يكونوا أقرب إلى تلبية ما يريدون ناخبوهم ومصالحهم الانتخابية. علماً ان رئيس الحكومة المكلف عمر كرامي كاد مع فريق عمله من الوزراء المعروفين بالثوابت في الحكومة الجديدة - إيلياس سابا، ألبير منصور ومحمد سامي منقارة - ان ينجح في إقناع وزير الداخلية في الحكومة المستقبلية سليمان فرنجية بالعودة عن شرطه، بأن تسند إليه حقيبة الصحة إضافة إلى تمثيل كتلته النيابية بوزير آخر هو النائب سايد عقل.

عملياً يبدو ان ثلاث عقد رئيسية تسببت في الأزمة الحكومية، وهي مرتبطة بوزراء الداخلية سليمان فرنجية والزراعة إيلياس سكاف والإعلام إيلي الفرزلي، ونائب رئيس مجلس النواب ميشال المر. إذ يربط الفرزلي وسكاف رفضهما المشاركة في الحكومة برفض مؤيديهما سحب مشروع قانون الانتخاب من مجلس النواب واستبداله بالعودة إلى المحافظة بدل القضاء. فيما يشترط فرنجية عدم عودته لوزارة الداخلية، إذا كانت الانتخابات ستجرى وفق قانون غير الذي قدمته وزارته. وتردد ان الرئيس لحود يرفض استرداد قانون الانتخابات من مجلس النواب، مطالباً بالموافقة عليه أو تعديل المادة المتعلقة بالدوائر الانتخابية. لأنه يرى أن طرح مشروع قانون جديد سيستغرق وقتاً طويلاً. ومن الأسباب التي أدت إلى تعثر ولادة الحكومة يعزوها البعض إلى الخلاف على القانون الانتخابي بين الرئيسين إميل لحود وعمر كرامي. ويعزوها البعض الآخر إلى الخلاف على الحقائق الوزارية.

وأما من يتجه إلى تبسيط الأمور فيجزم بأن العقدة الحقيقية هي حقيبة وزارة الداخلية الأمر فإن مسائل شكلية وغير جوهرية اعترضت تشكيل الحكومة. وهي تقع في دائرة الموالة مما يكشف ان النسيج السياسي هو نفسه للطبقة السياسية التي تتوزع على الموالة والمعارضة وأن الهاجس الانتخابي هو واحد لدى الطرفين وهو الذي يحكم الموقف السياسي والاستيزار والولاء. وهذا إن دل على شيء فعلى ان الاصطفاف السياسي محكوم أولاً وأخيراً بالبرنامج السياسي أو باعتبارات استراتيجية وإنما إلى ظروف ومعطيات آنية. ولذا فإن خلط الأوراق هو الشيء الثابت. والريبة في العلاقات داخل الفريق الواحد وفي العلاقة مع الفريق الآخر هي القانون الأكيد.

في حين بقي قانون الانتخابات مادة رئيسية للتجادب بين الأطراف السياسية، من المرجح أن تشهد الأيام المقبلة مزيداً من الأخذ والرد حول التقسيمات الانتخابية وطريقة التمثيل لا سيما بعد إعلان لقاء عين التينة في اجتماعه الأخير التمسك بالطائف واعتماد المحافظة على أساس النسبية. لكن إذا كان من المرجح الخروج من دائرة القضاء فإنه ليس من الأكيد اعتماد المحافظة على قاعدة النسبية. فهذه القاعدة للأسف تلتقى اعتراض البطريرك الضمني لكنها لا تلتقى تفهماً كافياً

بالمقابل من الكثيرين في فريق الموالة.. وهكذا عادت إلى الواجهة فكرة المحافظة على قاعدة النظام الأكثر مع اعتماد تسع محافظات لا خمسة كما كانت عليه الأمور سابقاً. فمطلب المحافظات التسع هو مطلب النائب جنبلاط الذي نجح في خلط الأوراق وفي تأكيد استقلالية إزاء المعارضة التي وجدت إرباكاً كبيراً بسبب موقفه خصوصاً وأنه أسند نظرية المحافظة إلى اتفاق الطائف وإلى رغبة الرئيس الراحل رفيق الحريري.

علماً ان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن دخل أواخر الأسبوع الماضي على خط الانتخابات فجدد الدعوة إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، معتبراً أنها أداة سياسية لتأمين الاستقرار والوحدة الوطنية اللبنانية. في حين ان تأجيل موعد الانتخابات ليست مهياً له المعارضة وان الوقت يعمل ضدها في حال التأجيل الطويل.. فهي أنجزت مطلبين أساسيين يتمثلان بالانسحاب السوري وبالتحقيق الدولي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وهذان الإنجازان تزامنا مع ظاهرتين: ظاهرة الدعم الدولي وتحديداً الأميركي - الفرنسي للمعارضة الذي جلب «التدويل» عبر القرارين ١٥٥٩ و١٥٩٥، وظاهرة تحريك الشارع.. وإنما في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري يصبح الاستحقاق الانتخابي هو الأساس. هنا يتراجع دور الشارع شيئاً ما أينا ويضيق هامش التدخل الدولي استناداً إلى القرارين في مسألة داخلية تتحكم فيها مصالح مباشرة لمرشحين إلى الانتخابات. ومع ذلك فإن فترة التمديد للمجلس هي التي تتحكم بمدى وهامش «التدخل الدولي»، فالوضع لا يحتمل تأجيلاً يكون من نتائجه التمديد لمجلس النواب. فإلى الآن هناك قبول ضمنى بالتمديد التقني الذي يصل إلى شهرين أو ثلاثة. وأما إذا كان هناك تمديد لمجلس النواب فإن احتمالات التدويل سترفع من حظوظ تدخل تيري رود لارسن في الوضع اللبناني لتصبح التفاصيل اللبنانية جزءاً من صلاحية «المنسوب السامي الدولي».

إذاً من الواضح ان مسألة الانتخابات النيابية هي خطوة تأتي بعد الانسحاب السوري، وهي مطلب دولي وإقليمي. ومثل هذا التقاطع يشكل مدخلاً إلى تزامن وتلازم حوارين: حوار بين واشنطن ودمشق وحوار مرتجى بين الموالة والمعارضة بعد تشكيل الحكومة إن ذلت العقبات وفي ضوء معادلة خلط الأوراق والتحالفات التي تجري سواء في العلن أم في الخفاء. لكن الملاحظ في موضوع الحكومة ان ثمة عودة إلى الترويكاً السياسية شاء الرؤساء أن يعترفوا بذلك أم لا. ولكن حجم الفروقات والخلافات الظاهرة والمستمرة هي التي دفعت الترويكاً إلى مزيد من الظهور وأن تبدو مضطرة للأخذ في الاعتبار للفروقات والخلافات داخل المعسكر الواحد. هذه دلالة غير إيجابية حتى ولو كان تشكيل الحكومة مضموناً. فهذا مؤشر إلى ان المستقبل يبقى محاطاً بالغموض والمفاجآت.. وهذا مؤشر أيضاً على ان «لبنة المخرج» غير ممكنة.

أما الخطأ الذي تقع فيه قوى المعارضة اللبنانية حالياً هو انها تعزل الأزمة اللبنانية الراهنة عن السياق الإقليمي والدولي وعن كون المقاربة الأميركية ترى ان القرار ١٥٥٩ هو البديل الفعلي عن اتفاق الطائف الذي أصبح بالنسبة لواشنطن من توازنات الماضي غير المرغوب بها. فالقرار ١٥٥٩ هو أحد وسائل «تغيير سلوك دمشق» حتى يتم استبعاد تشكيل محور ممانعة لبناني - سوري - فلسطيني وحتى يكون بالإمكان فرض التوطين لبنانياً وتقاسم المدن الجنوبية مع إسرائيل وحياء اتفاقية ١٧ أيار، كما أشار إلى ذلك وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم، حتى ولو كلف ذلك تفكيك لبنان إلى كائونات طائفية رغم الحرص اللفظي من قادة المعارضة على «الوحدة الوطنية».

ولا بد للمراقب من أن يستنتج من ان الوضع في لبنان هو أقرب إلى الاحتمالات السوداء التي تفتح البلد على «المجهول». فطالما ان التسوية الداخلية مستبعدة، بالحسابات الأميركية، بين اللبنانيين على قاعدة الحوار الذي يجمع الموالة والمعارضة لنقاش كل الأمور المشتركة، ولما ان هذه التسوية مستبعدة لضرورات العامل الخارجي وحساباته الإقليمية فإن لبنان يمكن أن يعيد إنتاج الوضع الذي نشأ في العام ١٩٧٥. وفي مثل هذه الحالة فإن «الديمقراطية» التي تأمل بها المعارضة ستعجز معادلة الاحتماء بالطوائف والمباريس ورفض الآخر. فالإدارة الأميركية ستطلع إلى تسوية داخلية منعاً لظاهرة المباريس الطوائفية وإنما إلى حوار مع دمشق من معادلة إما أن تقبلي بالتصور الأميركي لمشروع الشرق الأوسط الكبير وإما معادلة ان لبنان الضعيف الممزق هو المثال الذي تختاره واشنطن خاصة لسوريا في المنطقة.

خطاب رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي في الملتقى الأول للمؤسسات والجمعيات والروابط الأهلية الرعائية السنوية الإنسانية المدنية في بيروت



المهندس فؤاد مخزومي
رئيس حزب الحوار الوطني

اللبنانيين خارج الثوابت الوطنية ولغة الاعتدال وبنود الطوائف. كما تتحقق مصلحة اللبنانيين بعيداً عن المصالح الشخصية وتغذية المشاعر الطائفية والمذهبية والمناطقية وتوظيف اغتيال الرئيس الحريري ليكون عاملاً تفجيرياً بدلاً من الاستفادة من واقع ان الشهيد الحريري كان داعية اعتدال وكان يميّز نفسه عن زعماء المعارضة ويحدد موقعه الفعلي بين المعارضة والموالاة، فظلّ متمسكاً بالطوائف حتى استشهاده.

ولطالما ميّز الحوار ولغة الاعتدال حضور الطائفة السنوية في لبنان من خلال موقعها في رئاسة مجلس الوزراء أو من خلال مقام دار الفتوى، كما من خلال الجمعيات والمؤسسات والروابط السنوية على مدار الوطن. وكان منطلقها الحوار من موقع العقل ونبذ لغة العنف في معالجة الأزمات التي عصفت بلبنان، وقد أغنت الطائفة السنوية المزيج اللبناني في ثقافتها وحضارتها المستمدة من الإسلام الذي يدعو إلى العقل والحوار.

لقد قدمت الطائفة السنوية ولا تزال خيرة أبنائها في سبيل الوطن، وقدمت من شهداء الاعتدال كوكبة من قادتها من الرئيس رشيد كرامي والمفتي حسن خالد إلى الرئيس رفيق الحريري وغيرهم من الشهداء الأبرار. وهذه الطائفة ما زالت على عطائها وما هم أبنائها اليوم لا يزالون في موقع الاعتدال في ظل الانقسامات الأخيرة بين أطراف اللبنانيين. وفي هذا السياق لا بد لنا من أن نشدد في ظل غياب الرئيس الشهيد على التمسك بحقوق الطائفة السنوية في اتفاق الطوائف، خصوصاً أن من تداعيات غيابه، أن برز إلى سطح الحالة السياسية ومن داخل الطائفة أصوات تتمسح بالشهيد المغدور، تعمل لمصالح أنية وانتخابية. لكن الأسوأ أنها تتبرع مجاناً، من غير مسؤولية، بهذه المكتسبات التي كرسها الطوائف ودفع الشعب اللبناني ثمنها غالياً ودفعت بيروت خصوصاً خيرة أبنائها وصولاً لهذه الوثيقة التاريخية، وثيقة الوفاق الوطني التي تحفظ بعدل حقوق جميع اللبنانيين. فمن كلف هؤلاء للتنازل عنها؟ علماً أن المعارضة اليوم التي ينضون تحت لوائها تسعى سراً وجهاً فرادى وجماعات للانقلاب على هذا الاتفاق في ظل هجمة دولية لا ترحم. كما ان الانقلاب على الطوائف بعد مقتل الرئيس الحريري تهمش الطائفة السنوية، فنحن لا نريد العودة لدستور ما قبل الطوائف أو إلى مضامينه. ومن هنا ضرورة أن تتكاتف جهود كل أبناء هذه الطائفة من أجل وحدة أبناء الطائفة ودورها المميز في هذا الوطن. نحن لا نريد لا أن تهمشنا المعارضة أو الموالية بل يجب أن نكون نحن أصحاب الرأي والشأن، وليس من الأتباع الذين تتقاذفهم الموالية والمعارضة. إن تيارات الاعتدال في المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، ونخص هنا بالذكر الجمعيات والروابط الأهلية الرعائية السنوية الإنسانية المدنية في بيروت يمكن أن تلعب أيضاً دوراً ضاعطاً على الأطراف المنقسمة، فالمهم أن يبرز تيار الاعتدال بأفكار تنقذ الوضع، خصوصاً وأن الاشتباك بين العاملين الدولي والمحلي يمكن أن يؤدي إلى تفجير الأوضاع في ظل الجنون اللبناني المحكوم بالمصالح الشخصية التي تغذي المشاعر الطائفية والمذهبية والمناطقية وتدفع بتوظيف اغتيال الرئيس الحريري وتتجاوز فيما نعتبره جميعاً حاجة وطنية، وهو ضرورة الكشف عن الحقيقة في جريمة اغتيال الشهيد الرئيس الحريري لتصل إلى حدّ تجميد البلاد مع ما يستتبع ذلك من تداعيات إقتصادية خطيرة خصوصاً وأن هذه المسألة الوطنية قد تأخذ أجلاً لا يمكن تحديده، والامثلة عديدة ومنها تفجيرات مدريد التي لم يتم التوصل لمعرفة منفذها منذ أكثر من عام. لذا فإننا نجد دعوتنا إلى أن تتولى حكومة الانقاذ الوطني التي نطالب بها تشكيل لجنة من القضاة والأمنيين المشهود لهم متابعة التحقيق في قضية الإغتيال مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية. فلا بد للحقيقة من أن تتكشف. فالطائفة السنوية لا تريد أن يتحول رؤساؤها إلى شهداء. وفي الختام أشدد على أهمية التمسك بمواقفنا المعتدلة من أجل حماية أمننا واقتصادنا واستقلالنا، وكذلك على أهمية أن يكون لهذه الطائفة دوراً مميزاً في التماسك الداخلي والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

هؤلاء للتنازل عنها؟ علماً أن المعارضة اليوم التي ينضون تحت لوائها تسعى سراً وجهاً فرادى وجماعات للانقلاب على هذا الاتفاق في ظل هجمة دولية لا ترحم. كما ان الانقلاب على الطوائف بعد مقتل الرئيس الحريري تهمش الطائفة السنوية، فنحن لا نريد العودة لدستور ما قبل الطوائف أو إلى مضامينه. ومن هنا ضرورة أن تتكاتف جهود كل أبناء هذه الطائفة من أجل وحدة أبناء الطائفة ودورها المميز في هذا الوطن. نحن لا نريد لا أن تهمشنا المعارضة أو الموالية بل يجب أن نكون نحن أصحاب الرأي والشأن، وليس من الأتباع الذين تتقاذفهم الموالية والمعارضة. إن تيارات الاعتدال في المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، ونخص هنا بالذكر الجمعيات والروابط الأهلية الرعائية السنوية الإنسانية المدنية في بيروت يمكن أن تلعب أيضاً دوراً ضاعطاً على الأطراف المنقسمة، فالمهم أن يبرز تيار الاعتدال بأفكار تنقذ الوضع، خصوصاً وأن الاشتباك بين العاملين الدولي والمحلي يمكن أن يؤدي إلى تفجير الأوضاع في ظل الجنون اللبناني المحكوم بالمصالح الشخصية التي تغذي المشاعر الطائفية والمذهبية والمناطقية وتدفع بتوظيف اغتيال الرئيس الحريري وتتجاوز فيما نعتبره جميعاً حاجة وطنية، وهو ضرورة الكشف عن الحقيقة في جريمة اغتيال الشهيد الرئيس الحريري لتصل إلى حدّ تجميد البلاد مع ما يستتبع ذلك من تداعيات إقتصادية خطيرة خصوصاً وأن هذه المسألة الوطنية قد تأخذ أجلاً لا يمكن تحديده، والامثلة عديدة ومنها تفجيرات مدريد التي لم يتم التوصل لمعرفة منفذها منذ أكثر من عام. لذا فإننا نجد دعوتنا إلى أن تتولى حكومة الانقاذ الوطني التي نطالب بها تشكيل لجنة من القضاة والأمنيين المشهود لهم متابعة التحقيق في قضية الإغتيال مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية. فلا بد للحقيقة من أن تتكشف. فالطائفة السنوية لا تريد أن يتحول رؤساؤها إلى شهداء. وفي الختام أشدد على أهمية التمسك بمواقفنا المعتدلة من أجل حماية أمننا واقتصادنا واستقلالنا، وكذلك على أهمية أن يكون لهذه الطائفة دوراً مميزاً في التماسك الداخلي والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

والسلام عليكم

×× ألقى رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي هذا الخطاب أيضاً في جامعة السوربون في باريس في ٢٠٠٥.٤.٧.

أصحاب الفضيلة أيها السيدات والسادة لا تزال البلاد تواجه التحديات الناجمة عن تداعيات ريمة اغتيال الشهيد الرئيس رفيق الحريري، فالانقسام والتوتر يعطن الشارع والحوار تواصل غائبان عن قوى المجتمع اللبناني، وأزمة تشكيل الحكومة تهدد الاستحقاقات الدستورية في ظل تحرك دولي باتجاه فرض تطبيق القرار ١٥٥٩ على لبنان، والذي كان لنا موقفاً واضحاً منه حيث أكدنا على انه لا يخدم مصلحة لبنان. فهو حلقة ضمن السياسات الرامية إلى دفع لبنان وسوريا إلى الاستجابة للإملاءات الغربية على حساب المصالح السورية واللبنانية والعربية، وإلى استدراج البلدين إلى قلب العاصفة والبركان، لما يمتاز به البلدان من استقرار نسبي إزاء ما يعصف بالمنطقة.

لكن ثمة مفارقة غريبة ترمي بظلالها الثقيلة على الوضع اللبناني برمته، حيث انتقل تحرك القوى المعارضة من المستوى المحلي إلى مستوى الاتصالات الدولية من باريس وبروكسل وبرلين، إلى موسكو وواشنطن التي توجه إليها البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير لمقابلة الرئيس الأميركي جورج بوش، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات اللبنانية الأميركية. فمن المعلوم ان واشنطن لطالما رفضت التعامل مع رجال الدين في قضايا الدول. ومع إيماننا بأن البطريرك صفير رجل وطني مدرك للمصلحة الوطنية اللبنانية، يلح علينا السؤال حول ما إذا كانت أطراف المعارضة مجتمعة قد رفعت القضية. الأزمة إلى الدول الغربية كما إلى الإدارة الأميركية، فهل هناك مطالب خاصة لفئة من اللبنانيين دون غيرهم. ولا ننس ان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بدوره قام بخطوات انفرادية غامضة.. هذه التساؤلات نطرحها لمجرد ان خطاب رموز المعارضة كاد أن يطيح باتفاق الطوائف، فجنبلاط نفسه أكد انه يريد العودة إلى اتفاق الهدنة في العام ١٩٤٩ كما تساءل عن ضرورة سلاح المقاومة وطالب بفض المسارين السوري واللبناني، قبل أن يتراجع إلى سقف الطوائف من جديد لضرورات شعبية؟ فلننظر بحذر إلى أين يتجه خطاب المعارضة، فنشهد اليوم صدور خطابات متعددة كانت إلى ما قبل الجريمة النكراء سمة أطراف المعارضة المرفوضة من غالبية المسلمين والمسيحيين المعتدلين.

السلام في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، على أساس الأرض مقابل السلام والحل الشامل والعدل لأزمة المنطقة، بدون أن يُفرط بموقفه الثابت حيال التزامه القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة الذي يسمح للاجئين العودة إلى ديارهم. لذلك، لا يسعنا قبول القرار ١٥٥٩ الذي يرمي إلى توطئتين الفلسطيين في لبنان المرفوض وفقاً لدستور لبنان واتفاق الطوائف. ونجدد اليوم رفضنا الكامل والقاطع للقرار ١٥٥٩ ولكافة أشكال التدخل الأجنبي في لبنان والمنطقة، ونؤكد إصرارنا على سيادة قرارنا برفض الفلسطيين في لبنان المرفوض وفقاً لدستور لبنان واتفاق الطوائف. ولدينا دستورنا المستمد من الطوائف الذي يملينا عمقنا العربي ويحدد مصالحنا الداخلية وسياستنا الخارجية. إن المطلوب من اللبناني القائم على تعدد الثقافات والأديان وبدء العمل على قيام نهضة فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية عامة لا تلغي التاريخ لكن تتعلم منه وتتجاوزوه إلى مستقبل واعد وإيجابي. ومما لا شك فيه أن لبنان هو جزء من هذا العالم العربي الكبير من حيث الجغرافيا والتاريخ والسياسة والصراع في المنطقة، إلا أن هذا لا يعني انه لا يمكن للبنانيين العمل على مثل تلك النهضة التي تأخذ في الحسبان الخصوصيات اللبنانية والتغيرات العالمية، ومنها الليبرالية التعددية سواء على المستوى الديني أو الفكري أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الحر. نحن في حزب الحوار الوطني نطمح أن يكون الحوار المعتدل وحده السبيل للخروج من معادلة الانقسام الحاد بين الموالية والمعارضة، لأن جميع الحروب الأهلية التي خاضها اللبنانيون لم تؤدي إلى أي حل، بل أدت إلى الخراب والدمار الذي لا يزال ندفع ثمنه الباهظ إلى اليوم بعد أن بلغ الدين العام في البلاد ٢٨ مليار دولار، عدا عن ٨ إلى ١٠ مليارات دولار هي ديون داخلية مستحقة على الدولة اللبنانية، فهل بإمكاننا تحمل المزيد؟

نحن نعلم ان اللبنانيين لم يتفقوا إلا حين جلسوا إلى طاولة الحوار بعيداً عن الشروط أو تسجيل النقاط، فالهدف من هذا الحوار هو تحقيق مصلحة جميع اللبنانيين وليس تحقيق مصلحة طرف دون الآخر، ولا تتحقق مصلحة

لا بد أن نذكر بالرغم من ان المسلمين يشكلون حوالي ٧٠ من الشعب اللبناني إلا أنهم ارتضوا عوضاً عن الديمقراطية العددية الديمقراطية التوافقية إيماناً منهم بأولوية الوفاق الوطني على أية مسائل وطنية أخرى، لما تمثل التعددية اللبنانية من غنى وتنوع فريد إذا ما التزم اللبنانيون تنفيذ اتفاق الطوائف بكافة بنوده.

إن مصطلحنا اليوم هي في التمسك بالمؤسسات الدستورية من خلال حكومة إنقاذ وطني تضم وجوه مميزة قادرة على الإمساك بزمام الأمور وتتولى الإشراف والتضهير للانتخابات النيابية وتعمل على التطبيق الحقيقي حول جميع نقاط الخلاف لكافة بنود الطوائف لأن الحوار بين اللبنانيين حول جميع نقاط الخلاف يجب أن يكون ضمن المجلس النيابي وبمعزل عن أي تدخلات أو ضغوطات أجنبية واستناداً إلى الطوائف وليس ما عداها من القرارات أو الشعارات اللبنانية اليوم هي التمسك باتفاق الطوائف الذي يتوافق عليه جميع اللبنانيين والذي دفع الوطن آلاف الشهداء من أبنائه ثمناً له، وسنجد فيه كل ما يجب على الخلافات بين اللبنانيين، فهو يتضمن من جهة برمجة الانسحاب السوري من البقاع إلى سوريا ويدعو من جهة أخرى إلى تطوير البنية السياسية والديبلوماسية بين لبنان وسوريا بجهود الحكومتين معاً. علماً أن هناك حاجة إلى تفاهم سوري - لبناني متبادل لمصلحة البلدين فضلاً عن ضرورة التنسيق في السياسة الخارجية تجاه قضايا النزاع في المنطقة ضمن إستقلال وسيادة كل من البلدين. كما نجد اليوم تمسكنا بحقنا في وجود مقاومة ساهرة على لبنان، فتكون صمام الأمان لحماية لبنان من العدو الإسرائيلي لمنعه من خوض أي مغامرة في العمل على أن يكون الحوار المعتدل وحده السبيل للخروج من معادلة الانقسام الحاد بين الموالية والمعارضة، لأن جميع الحروب الأهلية التي خاضها اللبنانيون لم تؤدي إلى أي حل، بل أدت إلى الخراب والدمار الذي لا يزال ندفع ثمنه الباهظ إلى اليوم بعد أن بلغ الدين العام في البلاد ٢٨ مليار دولار، عدا عن ٨ إلى ١٠ مليارات دولار هي ديون داخلية مستحقة على الدولة اللبنانية، فهل بإمكاننا تحمل المزيد؟

إسرائيلية مستقبلية لها ما يبرر التخوف منها.

ولا بد من التمسك بحق العودة للفلسطينيين، فلبنان يُشارك في عملية

نشاطات رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي في أسبوع

الوجود السوري آنذاك وحماية مصالحهم من بعض الجهات

السوري على هامش إجتماع المجلس الأعلى السوري - اللبناني في دمشق، رحب مخزومي بالتنسيق بين الرئيسين اللبناني والسوري فيما يتعلق بألية وبرمجة الخروج السوري من لبنان ووصفه بالضروري لتفادي أي فراغ أمني عسكري. وتوقع ان يتم انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان في غضون أشهر قليلة. أما بالنسبة إلى سبب رفض فتة من اللبنانيين للقرار ١٥٥٩ على الرغم من وجود قاسم مشترك بين هذا القرار واتفاق الطائف، أجاب مخزومي موضحاً ان القرار ١٥٥٩ يبقى الصورة مشوشة حول مسألة التوطين. لذا رأى مخزومي انه من الأفضل للجميع السعي لتطبيق اتفاق الطائف أولاً منعاً للجدل وتقادياً لأي محاولة للتوطين محذراً من الشرخ الذي سيحدثه التوطين في المجتمع اللبناني إذا ما تم. وشدد مخزومي على عروبة لبنان وعلى رفض اللبنانيين أي تعاون مع إسرائيل ضد مصلحة سوريا وتمنى على جميع الفئات اللبنانية اللجوء إلى الحوار والمؤسسات الدستورية لفض الخلافات والتوصل إلى وحدة وطنية بين اللبنانيين تنقذ البلد من هذه الأزمة. وفي حديث إلى قناة سكاى نيوز (البريطانية)، على هامش بدء انسحاب القوات السورية من لبنان، رأى مخزومي، ان الانسحاب خطوة إيجابية رغم تأخره ١٢ عاماً ولكنه تساءل عن أبعاد اليقظة الأميركية والدولية الراهنة والضغط المتزايدة على سوريا فاتفاق الطائف وقع في العام ١٩٨٩. واستبعد مخزومي حدوث حرب أهلية على الرغم من الانقسام الحاد بين اللبنانيين حول القرار ١٥٥٩. كما انه انتقد حملة نشر الديمقراطية التي يشهدها الشرق الأوسط، ملاحظاً ان غزو العراق أدى إلى وقف المساعي الرامية إلى استكمال مباحثات السلام وتطبيق خريطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وشدد مخزومي، على ان العلاقات السورية اللبنانية لطالما كانت مميزة. وأضاف ان سوريا هي البلد الأقرب جغرافياً للبنان مما يحتم على البلدين إقامة علاقات متينة تخدم

المصلحتين اللبنانية والسورية. واستنكر رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي حوادث التفجير في لبنان معتبراً ان خطورتها تستدعي من كافة الأفرقاء في البلد تحمل مسؤولياتهم التاريخية بالعمل بداية على سحب السجل من الشارع لأن التوتر القائم سوف يؤدي إلى ما لا يريده أي مواطن لبناني. وأكد مخزومي أخيراً ان تشكيل حكومة قادرة تهيئ لنقاش فعلي حول قانون انتخاب جديد يستند إلى نص الطائف ومضامينه ويعتمد النسبية هو المخرج الممكن الذي يتيح حرية التعبير والتمثيل الانتخابي. ومثل هذه الأهمية ما زالت متوفرة عبر استغلال الوقت الضائع خلال الأيام القادمة. وفي مقابلة مع الديار، أكد رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي ان الوضع السياسي المتشنج تتحمل مسؤوليته الموالاة والمعارضة. واعتبر ان بعض الوجوه في المعارضة تطالب اليوم بالسيادة والاستقلال بعدما شاركت اثنتي عشر عاماً في الحكم في النيابة أو الوزارة، مستفيدة من الأجهزة والوجود السوري والمخابرات. ورأى ان اتهام المعارضة للسوريين من اجل تبرير البرنامج السياسي للمعارضة، سائلاً من اين هبط فجأة الوحي على المعارضة ليصير لها هذه المطالب الوطنية؟ ويرأيه ان الدولة تتحمل مسؤولية وسوء الإدارة في التحقيق في وقت يتم الترويج لمؤامرة في التحقيق. والمجموعة المعارضة كما يقول مخزومي اوصلت الدين إلى ٤٠ مليار دولار ودخلت المجالس وصار بعض المعارضين من اصحاب الملايين ويتحدثون اليوم عن الشفافية وعزة النفس. ورأى أيضاً ان المعارضة ربحت المعركة اعلامياً وبسيرها المايسترو الفرنسي فيما ساترفيلد يدير غرفة عمليات خاصة لاهداف تتعلق بسوريا. مشدداً على ضرورة إطلاق سمير جمعة وان تتبنى الحكومة المقبلة العفو العام وعودة عون اذ يقول لن يتحقق الوفاق الوطني إذا لم يشارك عون في الحكومة. وأعرب مخزومي عن اعتقاده ان الزلزال الذي حصل باغتيال الحريري هو ضربة لكل لبنان لأن الحريري هو أكبر شخصية موجودة في لبنان ولو كان هناك أكبر من الحريري كان قتل أيضاً لأن الهدف زعزعة مؤسسة الدولة كلها.



منذ ١٢ عام. واذ وصف المعارضة اللبنانية بالمعارضة الجديدة، لفت إلى ان غالبية أطراف هذه المعارضة كانت في السلطة منذ وقت غير بعيد إلا ان هذه الأطراف لم تسع إلى تطبيق الطائف آنذاك لأنها كانت مستفيدة من الوجود السوري. وفي سؤال عما إذا كان احتمال أن يؤدي الانسحاب السوري السريع من لبنان إلى فراغ أمني في البلد، أجاب مخزومي مشيداً من جهة بإنجازات الجيش اللبناني الذي أكد أنه قادر على تحمل مسؤولية الأمن في البلاد ومشدداً من جهة أخرى على ضرورة تسويق هذا الانسحاب بين الدولتين السورية واللبنانية وذلك لتفادي أي مضاعفات سياسية وأمنية قد تنجم عن هذه العملية. وفي الختام، أكد رئيس حزب الحوار الوطني على ضرورة إقامة حوار بين اللبنانيين حتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم بأنفسهم مشدداً على ضرورة تشكيل حكومة وفاق وطني تضم عناصر جديدة ونزيهة. وقد أدلى رئيس حزب الحوار الوطني إثر خروجه من اجتماع الأحزاب مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بتصريح آخر إلى CNN أوضح فيه ان الديمقراطية هي



وسيلة للتعبير عن الآراء ووجهات النظر، لذا ومن منطلق ديمقراطي، من حق من يخالفون آراء المعارضة أن يعبروا عن آراءهم أيضاً وإن كان ذلك من خلال التظاهر. وفي اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة (القطرية) على هامش التظاهرات التي دعا إليها باسم القوى والأحزاب الوطنية أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، علق رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي على هذا التحرك معتبراً انه من الضروري أن تعبر كل فئات الشعب اللبناني عن رأيها كي لا يكون هناك تركيز إعلامي على فئة معينة ورأي واحد خصوصاً وان التعبير عن مختلف الآراء هو من أسس الديمقراطية. إلى ذلك، لفت مخزومي إلى ان الهدف من المظاهرة الحاشدة هو إعادة ميزان القوى إلى الساحة السياسية اللبنانية. كما رأى رئيس حزب الحوار الوطني انه من حق الشعب اللبناني أن يطلع على مختلف المواقف والآراء السياسية خصوصاً وأنه مقبل على انتخابات نيابية. موضحاً ان تعبير مختلف الفئات والأحزاب عن موقفها السياسي سيمكن المواطن اللبناني من اختيار ممثليه في البرلمان لاسيما ان الاستحقاقات المقبلة مهمة جداً بالنسبة للبنان فهي تحتم البحث بمستقبل العلاقات السورية اللبنانية والوضع الداخلي اللبناني وعملية السلام. واذ لفت المهندس مخزومي إلى وجود قاسم مشترك بين الموالاة والمعارضة يتمثل بمطالبة الفريقين بالسيادة والاستقلال وتطبيق اتفاق الطائف، أشار إلى ان بعض أطراف المعارضة كانت في السلطة ومارست الحكم طوال ١٢ عاماً ولم تطالب بتطبيق الطائف ضمن الإطار الديمقراطي والشرعي نظراً لاستفادتهم من



التقى رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي وفداً من العائلات البيروتية وذلك في مقرّ الحزب في المتحف. وأكد مخزومي ان إقامة أفضل علاقات الجوار مع سوريا ليس خياراً وإنما حاجة تفرضها مصالح لبنان. ودعا مخزومي خلال نشاطاته ولقاءاته إلى نبذ الفتنة بين المسلمين. وشدد على ان المقاومة لا تحتاج إلى من يتبناها وأن سلاحها ليس خياراً وإنما هو سلاح مفروض بوجه العدو. ورأى ان الوجود الفلسطيني في لبنان يجد حلاً له ضمن اتفاقيات مدريد للسلام رافضاً الحديث عن أي توطين. وجدد مخزومي، الدعوة إلى التمسك بالطائف وبلغة الاعتدال والحوار للتوصل إلى حكومة إنقاذ وطني تتولى الإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة والتطبيق الحقيقي لكافة بنود اتفاق الطائف. وشدد على ضرورة أن تحصل الحكومة على إجماع اللبنانيين لاستكمال مسيرة البلاد وكان أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله قد استقبل المهندس مخزومي، الذي أطلع السيد نصر الله على نتائج زيارته لباريس، ولفقائه العماد ميشال عون. وأكد



مخزومي، على ضرورة النأي عن الحساسيات الداخلية واعتماد الحوار الداخلي منعاً لتدويل الأوضاع اللبنانية. وفي لقاء آخر مع وفود شعبية في مقر الحزب، وصف المهندس مخزومي، الرئيس عمر كرامي بالرجل الوطني الشجاع، داعياً إلى الاستعانة بوجوه جديدة للحكومة المرتقبة قادرة على الإمساك بزمام الأمور في هذه الظروف الصعبة التي يمر فيها لبنان. وذكر المهندس مخزومي بضرورة اعتماد اتفاق الطائف لجهة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتحديد صلاحياتها استناداً لما ورد فيه. وحذر من التداعيات الاقتصادية نتيجة أجواء التوتر التي تسود الساحة اللبنانية منتقداً سياسة المعارضة في تحديد أولويات المرحلة في ضوء التحديات المعيشية والضائقة المادية التي يعاني منها اللبنانيون. وأكد رئيس حزب الحوار الوطني، على التمسك بكافة بنود الطائف. وذكر ان المسلمين بالرغم من انهم يشكلون حوالي ٧٠ من الشعب اللبناني إلا انهم ارتضوا عوضاً عن الديمقراطية العديدة الديمقراطية التوافقية إيماناً منهم بأولوية الوفاق الوطني على أية مسائل وطنية أخرى، لما تمثل التعددية اللبنانية من غنى وتنوع فريد إذا ما التزم اللبنانيون تنفيذ اتفاق الطائف بكافة بنوده. وذكر المهندس مخزومي بمواقفه منذ أكثر من عام الداعية إلى ضرورة إقامة تمثيل دبلوماسي بين لبنان وسوريا لما فيه من مصلحة مشتركة للبلدين. وفي حديث إلى قناة CNN (الأميركية)، تناول رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي موضوع الانسحاب السوري من لبنان مشيراً إلى ان اتفاق الطائف يفرض انسحاب القوات السورية من لبنان وكان يجب تطبيقه

الأكثرية الصامتة والخط الثالث



الوطن دائماً خسران

صار وقت الحوار



حزب الحوار الوطني

الاخرى وحيث لا يوفر جهد في سبيل العمل ليل نهار على اصلاح ما افسدته عقود من الممارسة السياسية الخاطئة والغاشمة. وبرنامجنا اصلاحي شامل كامل متكامل يتطرق الى كافة المشاكل التي تشغل المواطنين في مجالات شتى، ابرزها السياسة الداخلية والخارجية وعلاقات لبنان بالدول الاخرى والقضاء والادارة العامة والاقتصاد والتربية والتعليم والاعلام والصحة العامة والبيئة والامن والدفاع ويقترح الحلول العملية لها. ما هو السبيل اذاً الى التغيير؟ من البيديهي القول انه في نظام برلماني ديموقراطي تتبوء السلطة التشريعية عرش السلطات، فهي مصدرها كلها. وبقدر ما تكون هذه الاخيرة ممثلة حقيقة للشعب بقدر ما تتحسس همومه ومشاكله، وبقدر ما تدين بولائها لناخبيها وتسعى الى ارضائهم والالتفات الى مشاكلهم وحلها عن طريق سن قوانين واصدار تشريعات تفي بالغرض المطلوب، وبقدر ما تمارس سلطتها الرقابية على اداء الحكومة فتمنح الثقة حيث تكون الثقة في محلها وتحجبها حيث يكون ذلك مبرراً، فتدعم مساراً وتقوم اعوجاجاً. ولا يخفى على احد ان المجلس الحالي لم يول الشأن الاجتماعي اي اعتبار يذكر، لاسباب تتعلق بتكوين هذا المجلس النابع من قانون انتخابات فصل على مقاسات معينة، وكذلك المحسوبيات المتأصلة فيه. لذلك، ينبغي اقتناص اول فرصة تغييرية، الا وهي انتخابات ٢٠٠٥ النيابية، لتحقيق التغيير المنشود حين يفسح في المجال امام الخط الثالث لدفع ممثليه الى المجلس، مسلحين بعزم وتصميم على تغيير بيعت الامل في النفوس ويعيد الى المواطنين ثقتهم بوطنهم ودولتهم. ومن هنا نطلق صيحتنا لكي يأتي قانون الانتخاب، قيد الاعداد حالياً، عادلاً ومنصفاً لكل اللبنانيين. وندعو بالتالي مواطنينا الى التفاهت للادلاء بصوتهم في صندوق الاقتراع، فهو وحده الكفيل بأن يسمع نداء الاحرار الصامت منذ زمن. سابا قيصر زريق مستشار قانوني عضو مؤسس في حزب الحوار الوطني

نواياهم، ان يوحوا بأنهم بامكانهم اليوم ان يحققوا ما لم يتمكنوا من تحقيقه بالامس عندما كانوا في السلطة. لن تتمكن الاكثرية الصامتة ان تشكل قوة ثالثة، بكل ما لهذه الكلمة من معنى، إذا ما قادها سياسيون اثبتوا في تاريخ تعاطيهم السياسي عن عدم قدرة للتصدي، بصورة جذرية، لمعظم العضلات التي تواجه مجتمعنا على كافة الصعد. فالمطلوب اليوم ان يضح دم متنوع جديد في عروق الوطن، يكون مجرداً من الضغائن التي تولد النكبات في ممارسة العمل السياسي وتعمي من يصل الى الكرسي الى درجة تلهيه عن الانصراف الى تأدية مهامه على النحو الذي ينتظره منه المواطن

وتقدفه في دوامة لا يستطيع الخروج منها مهما كانت ارادته سليمة. ونحن نرى في حزبنا، اي حزب الحوار الوطني، حزب وسط، يطمح ان يلتقي حول مبادئه اناس من كل جهة وطرف، على اختلاف مشاربهم، يجدون فيه المدخل الى رحاب الخط الثالث، الى ميدان من العمل السياسي الحر الجديد والجدي والشفاف والنقي، الى مساحة من الحرية المسؤولة حيث تنصهر حصيلة الحوار البناء في قالب واحد تتقدم فيه مصلحة الوطن والمواطن على كافة المصالح

من المؤسف أن تتمكن التجاذبات الدائمة بين الموالين والمعارضين، الذين يتبادلون الادوار حسب المناخ السياسي المتقلب، من نفوس اللبنانيين الاحرار، ومن عقول اولئك الذين "روضوا الدنيا" على حد قول الشاعر. فها هم اليوم يرضخون لامر واقع مرير. وما يزيد العجب عجباً ان معظمهم لا يرى نفسه على اي حال فعلاً في اي من هذين المخيمين، اذا صح التعبير. فهم يعون بأن جل ما فعلته هذه التجاذبات المتبادلة منذ سنوات عديدة هو شل الاهتمام بشؤونهم وشجونهم وصرف اهتمامهم عن المطالبة بحقوقهم المهضومة. وفي هذا الجو السائب، يتكسر الخطاب المستهتر وكأن مهمة اصحاب السلطة والقرار ومعارضيهم تنحصر في كيل الشتائم وتسجيل النقاط. ويا ليتهم يتبارزون على ما يعود بالنفع على المواطن، ويا ليتهم يجمعون على تأمين حاجاته الاساسية اليومية، فلا الكهرباء ولا الماء ولا الدواء مؤمن ولا البيئة صحية ولا التعليم سوي ولا ولا ان هذه الهواجس الاجتماعية هي بحد ذاتها قاسم مشترك بين كافة اللبنانيين. فالكل دون استثناء معني بها، وهي جامعة كفيلة، اذا صفت النيات، ان تقرب بينهم. ونحن لطالما سمعنا بوجود ما يسمى بالاكثرية الصامتة. والمقصود هنا تلك التي لا تدلي برأيها او المغلوب على امرها او ما شابه. وهي الفئة التي تلهث وراء لقمة العيش في وطنها، او في غربة قسرية عنه حتمتها ندرة فرص العمل فيه. وهذه الاكثرية هي عصب الوطن وقوته الفعلية والمطلوب منها الآن ان ترفع صوتها مدوياً وتقول لمن ادخلوا البلد في دوامة من اليأس والفقر المدقع، كفى، عليكم ان تنتحوا، فقد اثبتتم فشلكم الذريع في ادارة شؤون الوطن والمواطنين. والاكثرية الصامتة مرجع يشبه الوسط الذي تتألف حوله الاحزاب في المجتمعات المتقدمة. وممارسات احزاب الوسط هي نقيض للمعروفة الرائجة حالياً، الا وهي "اما ان تكونوا معنا او تكونوا ضدنا". فهي قوة معتدلة، منفتحة على الآخر، قابلة للحوار البناء. وهي ان وافقت على امر ما او اعترضت على امر آخر، انما تتخذ موقفها بموضوعية، بصرف النظر عن المحيط الخارجي الذي يأسر الشعب في اطار من المصالح الضيقة. فللموضوعية احكام وابرز سماتها الانصاف والعدل ووزن الامور بعين مجردة. ومن غير المطلوب من الخط الثالث، على استقلاليته، ان يعادي من يوالي او يصادق من يعارض، او العكس. فلا الموالاتة حكماً ودائماً على صواب ولا المعارضة حتماً ودائماً على ضلالة. ومن ميزات الخط الثالث، المتحرر من اي ضغط خارجي، تمتعه بحرية الانتقاء والاختيار اي من الخيارات المطروحة، لا بل استحداث خيارات جديدة، ليأتي قراره في اي وقت لمصلحة الوطن والمواطن. غير ان موازين القوى في البلد لم تسمح لغاية الآن لهذه الاكثرية الصامتة ان تعبر عن رأيها باستقلال تام، اذ ان الموالاتة والمعارضة استأثرتا بالرأي العام مستعملتين وسائل الاعلام الموجهة، دون ترك اي خيار ثالث له. فأرغم المواطنون على الانتماء الى واحدة منها حتى ولو لم تكن طروحاتها مرضية لطموحاتهم. وفعلت عوامل مهترئة مثل الطائفية والمذهبية والعصبية المنطقية والمال الخ... فعلتها في عملية توزيع الانتماءات والكل مغلوب على امره، ينتظر ربما من يحرره من تبعية فرضتها الظروف عليه. ومن هنا الحاجة الملحة الى استقطاب تلك الاكثرية، فالوطن مستباح، واستنهاضها في هذه المرحلة ربما يوفر للوطن فرصة حقيقية لقيامه طال انتظارها ومن جهة اخرى، يكثر الحديث مؤخراً عن "القوة الثالثة" كقوة بديلة عن القوى الفاعلة على الارض، تضم سياسيين مخضرمين يريدون، على حسن



الحدث بعيون غربية

'وديعة راييس.. ديمقراطيات هشة'

رصدت الصحف الأميركية الملف اللبناني- السوري وتناولت الشق المتعلق بالتطورات الداخلية اللبنانية والأزمة الحكومية وآخر استنتاجاتها ان دمشق ما زال لها كلمتها في الساحة اللبنانية فهي وراء تأخير تشكيل الحكومة وهي أيضاً تعمل من خلال من أسمتهم عملائها كي تمنع إجراء الانتخابات النيابية. لكن ديمقراطية المنطقة ما زالت أيضاً تشغل بال المعلقين فهناك أربع تحديات أمام الخارجية الأميركية تتمثل في أربع ديمقراطيات هشة تتكون في الشرق الأوسط: العراق ولبنان ومصر والأراضي الفلسطينية لأن الديمقراطية هي الخيار الثاني للجميع. وبدا في تعليق آخر أن نموذج بيروت ليس الأفضل للعرب لذا يجب على البيت الأبيض أن يركز اهتمامه على رام الله، حيث التجربة الفلسطينية الديمقراطية هي النموذج الملهم للديمقراطيين العرب. وجاء لافتاً ما كتبه بيل كلينتون (الرئيس الأميركي السابق) إذ رأى ان التخلص من النظام السوري ليس الهدف الرئيسي للولايات المتحدة بل هو بمثابة إزالة عقبة في الطريق إلى إيران.. وكشفت واشنطن بوست في تقرير استناداً إلى مسؤولين أوروبيين وأميركيين وآخرين في الأمم المتحدة والمعارضة اللبنانية ان سورية تعمل بشكل سري من خلال شبكة من العملاء اللبنانيين على ضمان استمرار هيمنتها على لبنان حتى بعد انسحاب قواتها في تحدي للقرار الدولي ١٥٥٩ الذي يطالب سورية بوضع حد لسيطرتها على هذا البلد. ونقلت عن مصادر غربية وأخرى في المعارضة اللبنانية انه بالرغم من ان سورية أفضلت مقرات أجهزتها الاستخباراتية إلا انها تقوم بإنشاء شبكة مخابراتية في الضواحي الجنوبية للعاصمة اللبنانية تضم مسؤولين غير معروفين للجمهور اللبناني. وتابعت ان مسؤولين أوروبيين وأميركيين اتهموا دمشق أيضاً باستخدام حلفائها في الحكومة اللبنانية وعملائها في أجهزة الأمن لتأجيل الانتخابات البرلمانية المقررة في أيار. من جهة أخرى كشفت ان رسائل قاسية وتحذيرات أميركية وأوروبية تلقاها نظام الأسد لوضع حد لجهوده في مواصلة التأثير على لبنان. ونقلت عن مسؤول في الخارجية الأميركية قوله ان الرسالة التي يرغب المجتمع الدولي إيصالها إلى دمشق تتضمن تأكيداً على ان الجهات التي ستدير لبنان يجب أن تكون لبنانية وليست سورية أو عميلة لسوريا. هذا ونقلت عن مسؤول في الأمم المتحدة قناعته بأن السوريين يقفون وراء التفجيرات الأخيرة في بيروت. واعتبرت تمارة كوفمان وايتس (أستاذة في معهد بروكينز) في واشنطن بوست في مقالة تحت عنوان نموذج أفضل من بيروت ان التجربة الفلسطينية الديمقراطية هي النموذج الذي سيلهم الديمقراطيين العرب أكثر من النموذج اللبناني. واستهلت بالقول انه صحيح ان ربيع بيروت قد أسر مخيلة العالم لأنه جمع كل مقومات الانتفاضة السلمية. غير انها اعتبرت انه من الخطأ القول ان التجربة اللبنانية ستكون نموذجاً يحتذى به في العواصم العربية، فثمة نموذجاً آخر من المرجح أن يلهم الديمقراطيين العرب، وهو الآن في طور التكون في الأراضي الفلسطينية. مشيرة إلى انه إذا نجح الاختبار الفلسطيني واستمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية فإنه سيثبت انه أكثر تأثيراً على العرب من الشعارات التي أطلقت في شوارع بيروت. وعن سبب عدم كون التجربة اللبنانية نموذجاً للتغيير في المنطقة، لفتت أولاً إلى ان غالبية العرب يعتبرون ان لبنان يشكل استثناءً بسبب تعددته الإثنية الفريدة وصلاته الوثيقة بأوروبا والليبرالية الثقافية التي تطبع شعبه، وهي كلها عوامل جعلت هذا البلد مختلفاً عن جيرانه. كما ان التظاهرات في لبنان أخفقت في ترك صدى كبير عند العرب لأنها لم تتخذ صفة انتفاضة الديمقراطية بل انتفاضة الاستقلال. فاللبنانيون يطالبون بإنهاء الهيمنة السورية وهي رسالة لا تعني باقي الشعوب العربية لأن العقبة الوحيدة في وجه الديمقراطية في بلدانهم هي الديكتاتوريات المحلية وليست قوى خارجية مثلما هو الحال في لبنان. أما الذي يحصل في الأراضي الفلسطينية قد يحدث هزة على مستوى الحقائق السياسية في العالم العربي، تقول وايتس، فبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات باذر الفلسطينيون إلى انتخاب رئيس جديد بالرغم من الاحتلال الإسرائيلي. وخلال استعدادهم لإجراء انتخابات تشريعية في تموز المقبل، يحاول الفلسطينيون إيجاد حلول لمشاكل الفساد ودور الأجهزة الأمنية فضلاً عن مواجهة شرعية حكم الحزب الواحد، وهي مشاكل مألوفة في جميع الدول العربية. وتابعت انه إذا استمرت الهدنة لفترة أطول فإن السؤال التالي سيكون كيفية إشراك الحركات الفلسطينية الإسلامية في الحياة السياسية، وهي أيضاً قضية محورية في العالم العربي. وأشادت بشجاعة الفلسطينيين لأنهم بدأوا معركتهم الديمقراطية بعزم صلب ولد في ظل الاحتلال العسكري. غير ان وايتس، أكدت ان مصير الفلسطينيين لا يعتمد عليهم فحسب بل على تضافر جهود إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي بما في ذلك القادة العرب الذين قد يرغبون في حصول تقارب فلسطيني إسرائيلي غير انهم يخشون على حكمهم من ازدهار الديمقراطية الفلسطينية. ومن هنا خلصت إلى ان أسباب عديدة تؤكد ضرورة أن يواصل البيت الأبيض تركيزه على رام الله أكثر من بيروت. ولاحظت توماس فريدمان في نيويورك تايمز ان وزيرة الخارجية الأميركية غونداليزا راييس تواجه الآن أربع تحديات تتمثل في أربع ديمقراطيات هشة تتكون في الشرق الأوسط: العراق ولبنان ومصر والأراضي الفلسطينية. لافتاً إلى ان كل ما يتحقق على هذه الأصعدة سيشكل جزءاً من وديعة راييس. ولاحظ ان بعض العناصر الضرورية للديمقراطية موجودة اليوم في العراق وتتمثل بالانتخابات الحرة والعدالة، وفي لبنان من خلال الانسحاب السوري، وفي مصر عبر التزام الرئيس حسني مبارك بالسماح بالمنافسة في الانتخابات الرئاسية، وفي غزة من خلال التعهد الإسرائيلي بالانسحاب من جهة والانتخابات الفلسطينية من جهة أخرى. غير انه أكد ان شروط إرساء الديمقراطية ما زالت غير كافية، فالانتخابات العراقية جرت في كانون الثاني غير ان الأكراد والشيعية والسنة لم يتوافقوا بعد على الحكومة كما ان التمرد ما زال مستمراً. أما في لبنان فقد تعرقلت انتفاضة الأرز بسبب التجاذبات بين المعارضين لسوريا والمؤيدين لها. وفي مصر من غير الواضح ما إذا كانت الانتخابات الرئاسية ستكون حرة. أما في الأراضي الفلسطينية فقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون توسيع البناء في مستوطنة معاليه أدوميم سلط الضوء على صعوبة الحفاظ على أي انجاز يتحقق (في إشارة إلى خطة فك الارتباط). ورأى فريدمان، في هذا السياق ان العامل المشترك بين هذه النماذج الأربعة هو ان الأطراف المعنية تقوم بأمر صائب ولكن لأسباب خاطئة، فالديمقراطية هي الخيار الثاني للجميع. ففي العراق لا يرغب الشيعة والأكراد سوى في تعزيز نفوذهم. أما المعارضة اللبنانية فلا يهمها سوى التخلص من السوريين. في حين ان المصريين يطمحون فقط إلى رفع الضغط الأميركي عنهم، يبقى ان الإسرائيليين يريدون أن يزيلوا حمل غزة عن ظهرهم. وخلص فريدمان إلى انه إذا بدأ اللاعبون الرئيسيون في الشرق الأوسط عمل الصواب لأسباب صحيحة فإن الديمقراطية قد تزدهر. وفي ختام مقالته طرح فريدمان، جملة تساؤلات حول قدرة راييس على مواجهة التحديات التي تنتظرها في الشرق الأوسط أي مواجهة شارون في إسرائيل والأكراد والشيعية في العراق والسوريين والمصريين. وكتب الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون من على موقعه على الإنترنت مقالة على هامش تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في اغتيال الحريري. فاعتبر ان التقرير هو مجرد لائحة اتهام ضد الحكومتين اللبنانية والسورية ولا يتضمن أدلة دامغة على ضلوعهما في الجريمة. إلا انه عبّر عن قناعته بأن الرئيس السوري بشار الأسد هو الذي أصدر أمر الاغتيال، مؤكداً على ثقته بأن التحقيق الدولي سيعثر على الدليل، زاعماً ان الأسد قتل الحريري ظناً منه ان الولايات المتحدة لن تتأثر باغتيال سياسي عربي. ولكن الحريري لم يكن مجرد رجل سياسة ولبنان ليس مجرد بلد في الشرق الأوسط، استدرك الرئيس السابق، موضعاً ان الحريري كان يملك أصدقاء كثر حول العالم كاشفاً عن انه تحدث إليه عبر الهاتف قبل عشرة أيام من اغتياله. وشدد كلينتون، على ان الأسد ارتكب خطأ فادحاً لمجرد الظن بأن الأميركيين لا يهتمون بلبنان. لافتاً إلى ان هذا البلد يعني الكثير للأميركيين مثلما تعنيهم إسرائيل والسبب بسيط وهو ان لبنان دولة ديمقراطية تتميز بتعددية فريدة. ورأى ان الأسد لا يدرك جدية الإدارة الأميركية في التعامل مع الدول المارقة والدول الراعية للإرهاب. وكشف ان التخلص من النظام السوري ليس الهدف الرئيسي للولايات المتحدة بل هو بمثابة إزالة عقبة في الطريق إلى إيران. وأوضح انه نظراً إلى ان التدخل العسكري ضد طهران ليس وارداً والقصف الجوي قد لا يحقق النتيجة المرجوة، فإن الطريق الوحيد المتبقي أما الولايات المتحدة هو جرح النظام الإيراني معنوياً. وذلك من خلال القضاء على حزب الله وإسقاط النظام السوري.

تتضمن تسويق عملية تسليم المسؤولية الأمنية في المناطق التي سينسحب منها الإسرائيلي إلى قوات الأمن الوطني التابعة للسلطة الفلسطينية، ووقف تام لإطلاق النار خلال تنفيذ الخطة، فضلاً عن تعهد فلسطيني باتخاذ كل الخطوات الضرورية لتفادي أية هجمات على أهداف إسرائيلية في القطاع. غير انه أشار إلى ان الفلسطينيين اشترطوا على الإسرائيليين تقديم المساعدة اللازمة لتجهيز قوات الأمن الفلسطينية في غزة بالأسلحة والمعدات الضرورية للحفاظ على النظام والقانون هناك. مشيراً إلى ان المسؤولين الفلسطينيين أكدوا لنظرائهم الأميركيين والإسرائيليين بأنه خلال الأعوام الأربعة الماضية من النزاع مع إسرائيل، فقدت قوات الأمن الفلسطينية قدراتها القتالية كما ان المنظمات المسلحة تملك كميات من الأسلحة تفوق ما تملكه قوات الأمن التابعة للسلطة.

تعارض مع القانون الديني اليهودي أو الهالاخا لذلك فإنه من المنوع على كل يهودي المشاركة في تنفيذها. وأكد ان الخطير في هذا الإطار هو التقرير الذي أصدرته صحيفة معاريف مؤخراً والذي كشفت خلاله ان ٥٠ من عناصر جيش الاحتلال الإسرائيلي هم من المتدينين اليهود. وحذر من ان هذا يعني انه إذا التزم هؤلاء بقرار الحاخامات اليهود واعتكفوا عن المشاركة في تنفيذ الخطة فإن النتيجة ستكون انهيار الوحدات القتالية في جيش الاحتلال والتسبب بتداعيات خطيرة على وحدات الجيش النظامي. من هنا طالب الحكومة بإصدار بيان واضح تؤكد فيه ان فتاوى رجال الدين اليهود في هذا الشأن تعد انتهاكاً للقانون الديني اليهودي، وهي خاطئة ومن شأنها التسبب بأذى كبير للجيش والشعب الإسرائيلي على حد سواء. وكشف عكيفا إدار في هارتس ان مسؤولين بارزين في السلطة الفلسطينية عرضوا على مسؤولين أميركيين وإسرائيليين خطة لتنسيق فك الارتباط مع غزة وشمال الضفة الغربية. ونقل إدار عن مصدر مطلع ان الخطة

والقدس. وذكر بأن عدداً من المسؤولين الأميركيين انتقدوا هذا القرار وذكروا شارون بتعهداته السابقة بعدم السماح للمستوطنات باحتلال أراض جديدة من المفترض أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية العتيدة. والموضوع الآخر المطروح على أجندة اللقاء هو بحسب بن، انتهاك وقف النار الهش الذي أعلن قبل شهرين في شرم الشيخ. فروح الشرم تبذرت وعاد الطرفان إلى علاقتهما المعتادة التي تقوم على الشك وتبادل الاتهامات. وأضاف ان الإدارة الأميركية قد سئمت من ذلك مرجحاً أن يبلغ مسؤولو هذه الإدارة شارون بأنه مقصر تجاه محمود عباس وانه لا يقوم بالكثير لدعمه. وهنا لفت بن، إلى ان شارون ذهب إلى الولايات المتحدة وهو مسلحاً باتهامات متنوعة إلى أبو مازن وأهمها انه على وشك الانهيار وانه لا يلتزم بتعهداته لمكافحة الإرهاب. إلا ان بن، أكد ان الأميركيين يريدون حث شارون على اتخاذ خطوات إضافية لتقوية عباس في حين يريد الإسرائيليون مناقشة السيناريوهات المحتملة للتعامل مع سقوط أبو مازن المتوقع. وتابع بن، في السياق نفسه، ان أعضاء في الوفد الإسرائيلي يقولون ان رئيس جهاز الأمن الفلسطيني في غزة موسى عرفات وتوفيق الطيراوي في الضفة الغربية يعملان على مكافحة الإرهاب ولكن ليس استجابة لأوامر من عباس بل لاعتبارات شخصية وانطلاقاً من رغبتهما في تهدئة إسرائيل الآن. من هنا خلص بن، إلى ان لقاء شارون - بوش قد يشكل فصلاً آخراً من الخلافات المتعبة ومواصلة البحث عن مذنبين وراء انهيار العملية الدبلوماسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأكد بن، ان شارون لم يأت إلى الولايات المتحدة ليقدم تنازلات للفلسطينيين بل من أجل عرض براهين جديدة على عدم وجود شريك فلسطيني للسلام والتأكيد على ان وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات لم تشكل تحولاً استراتيجياً في المنطقة. وعن اللقاء بين شارون وبوش كتب أيضاً جاكسون ديهل في واشنطن بوست مقالة تحت عنوان شارون يراهن على الاعتماد على بوش فذكر في المستهل بنتائج لقاء الرجلين العام الماضي خصوصاً من حيث دعم بوش لخطة فك الارتباط التي من شأنها إلى جانب الجدار الفاصل رسم حدود الدولة الفلسطينية فضلاً عن رفض عودة اللاجئين والمواقفة على ضم مستوطنات الضفة إلى إسرائيل. ولاحظ انه بعد مرور عام ما زال الحل الأحادي الجانب على حاله. وأوضح انه إذا تمت كل الإجراءات كما هو مقرر فإن شارون سيخلى غزة وجزء صغير من الضفة في نهاية الصيف، وسيواصل بناء الجدار نهاية العام. وأضاف انه بعد أن ينتهي شارون من بناء إسرائيل جديدة تضم كل القدس و٧ على الأقل من الضفة فإنه سيجمد الوضع إلى الأبد. فلفت ساخراً إلى ان عدم إمكان إطلاق اسم دولة على ما تركته إسرائيل للفلسطينيين هو أمر ثانوي بالنسبة إلى شارون. ورد ديهل، على الأميركيين الذين يعتبرون ان شارون قد تغير كثيراً، بالتذكير ان شارون نفسه قال أكثر من مرة ان هدفه هو تفادي النتيجة المحتملة لأي مفاوضات تسوية أي قيام دولة فلسطينية تمتد إلى القدس وتجبر إسرائيل على التخلي عن كل أراضي الضفة. وذكر بأن مستشار شارون أكد أيضاً ان أهمية خطة الفصل هي انها تجمد عملية السلام. ولفت هنا، إلى ان بوش وفريقه يفهمون جيداً أهداف شارون غير انهم يحاولون تجاهلها بسبب تردد بوش الدائم في حرق رصيده السياسي في مواجهة مع شارون ولأن أهداف الأخير القريبة المدى تستحق الدعم. من هنا توقع ديهل، ألا يحصل اختراق بارز خلال لقاء بوش - شارون كأن يعلن بوش مرة جديدة عن انه من المستحيل إقامة دولة فلسطينية على أراضٍ ممزقة مثلما فعل في فبراير/ شباط الماضي. وحذر أبراهام تال في هارتس من أن تتحول عملية تنفيذ خطة فك الارتباط مع غزة إلى جرح كبير في قلب الشعب الإسرائيلي للأعوام المقبلة. وأشار تال، إلى ان البعض في إسرائيل يتوقع أن يتم استخدام السلاح من قبل المستوطنين والعناصر اليمينية ضد جنود الاحتلال خلال عملية إخلاء المستوطنات بالرغم من إعلان آخرين في اليمين الإسرائيلي انهم سينظمون مقاومة غير عنيفة ضد تنفيذ الخطة. وأورد تال، ان بعض نواب اليمين شرع بنقل مسكنه إلى المواقع المقرر إخلاؤها لتعزيز حملة معارضة فك الارتباط. وتساءل المعلق الإسرائيلي ما إذا كان زعماء المستوطنين وكل المشاركين في النضال ضد خطة فك الارتباط، مدركون لما ستؤدي إليه خطتهم؟ مشيراً إلى انه حتى لو لم تشهد عملية تنفيذ الانسحاب سقوط ضحايا فإن أصعب السيناريوهات قد تحصل وتتسبب بجرح عميق للمستوطنين ولجيش الاحتلال على حد سواء. وأوضح ان مشهد الأطفال والنساء والعجزة وهم ينتزعون من بيوتهم ويجبرون على الصعود إلى الحافلات وما قد يترافق ذلك من عنف لا يمكن تفاديه، سيبقى محفوراً في ذاكرة كل المشاركين في تلك العملية. وتساءل هنا ما إذا كان المستوطنون يريدون فعلاً أن تتحول عملية الإخلاء إلى جرح عميق في الذاكرة الوطنية الإسرائيلية للأجيال القادمة؟ من جانبه، حذر إسرائيل هاريل في هارتس من احتمال أن تؤدي الفتاوى التي يصدرها الحاخامات الإسرائيليون برفض الخدمة في الجيش خلال تنفيذ عملية فك الارتباط، إلى امتناع عدد كبير من عناصر الجيش عن المشاركة في تلك العملية نظراً إلى ان نسبة كبيرة جداً من عناصر هذا الجيش متدينون. وأشار هاريل، إلى ان عدداً من الحاخامات الإسرائيلييين أصدر مؤخراً فتوى دينية تعتبر ان خطة فك الارتباط هي نشاط غير وطني وغير صهيوني وان كل من يشارك فيها إنما يضعف الشعب اليهودي والدولة اليهودية. وأضاف ان هؤلاء الحاخامات أكدوا ان الخطة

الحدث بعين إسرائيلية

بوش لن يثير أي خلاف مع شارون!

خطة في غاية الأهمية كما تخوفت الصحف العبرية من أن تؤدي فتاوى الحاخامات للجنود برفض الخدمة خلال تنفيذ عملية فك الارتباط، إلى إحداث شرخ في جيش الاحتلال لأن ٥٠ من عناصر هذه المؤسسة هم من المتدينين. لكن المثير في ملف الإخلاءات. لأراض هي من حق الفلسطينيين في الذاكرة العربية والفلسطينية خصوصاً. هو تسليط المعلقين الضوء على الجانب الإنساني، فيقول أحدهم أن مشهد الأطفال والنساء والعجزة وهم ينتزعون من بيوتهم ويجبرون على الصعود إلى الحافلات والعنف الذي لا يمكن تفاديه، سيبقى محفوراً في الذاكرة الوطنية الإسرائيلية لأجيال القادمة؟ وكشفت هارتس في خبر افتتاحي أن الرئيس بوش سيمتدح خلال لقائه بأرييل شارون، عن طرح مواضيع تشكل محل خلاف بينه وبين شارون، غير أنه سيعبر عن دعمه لخطة الانسحاب من غزة

وشمال الضفة الغربية. ورجحت هارتس أن يكرر بوش خلال لقائه بشارون الالتزامات التي أعلنها العام الماضي خصوصاً تعهده الالتزام بالمرحلة الثالثة التي تنص عليها خطة خريطة الطريق ورفض الانتقال فوراً إلى مفاوضات الوضع النهائي كما يقترح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن. كما سيحدد بوش، دائماً بحسب هارتس على أن أي اتفاق نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق المفروضة على الأرض بما في ذلك الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة. غير أنها رجحت ألا يخوض بوش في أية مواضيع خلافية لاسيما قضية البناء في مستوطنات الضفة الغربية وإخلاء المستوطنات العشوائية. وأوضحت هارتس أن بوش سيمتدح بشكل خاص عن ذكر خطة إي التي تقضي ببناء وحدات سكنية جديدة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس، والتي تعارضها الإدارة الأميركية. هذا ونقلت هارتس عن مصدر إسرائيلي مطلع عن الموضوع الرئيسي الذي سيطرح خلال اللقاء هو التعاون الفلسطيني. الإسرائيلي في تنفيذ خطة فك الارتباط التي تعتبرها واشنطن خطة في غاية الأهمية. وتابعت ان الدولة العبرية لا تتوقع أن يطرح بوش تعهدات جديدة خلال لقائه مع شارون كما ان هذا الأخير لن يطلب من الولايات المتحدة أية مساعدة في تمويل خطة فك الارتباط بعد أن تلقى تلميحات من واشنطن بأن الوقت غير مناسب لطرح هذه المسألة. هذا ونقلت هارتس عن وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، قولها انه لا يجدر بإسرائيل أن تقدم على تدمير المنازل في المستوطنات التي ستقوم بإخلائها إلا إذا اعتبرت السلطة الفلسطينية انها لا تناسب حاجاتها. ولاحظت الصحيفة العبرية انها المرة الأولى التي تعلن الولايات المتحدة موقفاً رسمياً من هذا الموضوع. وكشف نداد شراغاي في هارتس في تقرير ان الدولة العبرية لم تقدم على بيع أراض أو الإعلان عن مناقصات للبناء في التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية منذ يوليو/آب ٢٠٠٤ بالرغم من ان شارون أكد في أكثر من مناسبة ان هذه التكتلات ستبقى جزءاً من إسرائيل في ظل أي اتفاق مع الفلسطينيين. وكشف شراغاي، أيضاً ان قرار تجميد البناء في المستوطنات الكبرى في الضفة جاء بناء على طلب شارون نفسه وهو ما يتعارض مع تصريحاته الأخيرة التي أكد خلالها انه ينوي تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية مقابل فك الارتباط مع غزة وشمال الضفة. وأشار الصحافي الإسرائيلي إلى انه صحيح ان ثمة آلاف من الشقق السكنية التي يتم بناؤها اليوم في الكتل الاستيطانية في الضفة إلا ان ذلك يجري وفقاً لتصاريح أصدرت قبل يوليو الماضي. في حين ان عشرات الخراطة لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في تلك الكتل ما زالت عالقة في مكاتب الحكومة الإسرائيلية منذ ثمانية أشهر. إلا ان شراغاي، استدرك بأن الاستثناء الوحيد كان إجراء مناقصة لبناء ١٠ شقق سكنية في مستوطنة أرييل. وعلق زئيف شيف في هارتس على تهديدات المتطرفين الإسرائيليين باقتحام الحرم القدسي معتبراً أن ذلك يهدد الهدنة بين الإسرائيليين ومن سماها المنظمات الفلسطينية الإرهابية التي ستستأنف هجماتها ضد الإسرائيليين في حال تم اقتحام الأقصى. وأشار إلى ان الدفاع عن جبل الهيكل (الأقصى) لن يقتصر على حركتي حماس والجهاد الإسلامي فحسب، وإنما رجح أن يشمل حزب الله اللبناني أيضاً. كما اعتبر شيف ان تهديدات المتطرفين الإسرائيليين تشكل خطوة استفزازية تهدف إلى عرقلة تنفيذ خطة فك الارتباط إذ ان اقتحام المسجد الأقصى قد يؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة. من جهة أخرى، رأى ان إطلاق الصواريخ من قبل حماس والجهد الإسلامي رداً على مقتل ثلاثة فتية فلسطينيين أظهرت ضعف قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية والرئيس الفلسطيني محمود عباس فيما سلّمت الضوء على قوة حماس في الشارع الفلسطيني. من جهة أخرى، كتب أوف بن في هارتس في رسالته من تكساس مقالة على هامش لقاء شارون وبوش. وإذ ذكر بن، انه ليس هناك كيمياء بين الرجلين إلا ان كل منهما يحتاج إلى الآخر. فنشارون يحتاج إلى دعم بوش لتعزيز موقعه في كتل ليكود من أجل تنفيذ خطة فك الارتباط. أما بوش ففريد من خلال استقبال شارون الإثبات لمنتقديه حول العالم بأنه جدي في تعزيز فرص التوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي وان أميركا تعرف كيف تكافئ من ينوي إخلاء مستوطنات. إلا ان بن، لفت إلى ان هناك مسائل أخرى على أجندة اللقاء وأهمها مسألة التوسع الاستيطاني في الضفة على خلفية قرار الحكومة الإسرائيلية بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية تربط بين مستوطنة معاليه أدوميم

الرئيسي في لقاء الرجلين، في حين أعادت الصحف العبرية العلاقة مع السلطة الفلسطينية إلى مربعها الأول إذ كشفت ان شارون لم يأت إلى الولايات المتحدة ليقدم تنازلات للفلسطينيين بل من أجل عرض براهين جديدة على عدم وجود شريك فلسطيني للسلام. والتأكيد على ان وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات لم تشكل تحولاً استراتيجياً في المنطقة. وأكدت المعلومات الصحفية ان إسرائيل تنوي السير بمشروع توسيع هذه المستوطنات بغض النظر عن الانتقادات الأميركية. وقللت عدة تقارير من أهمية الخلافات مع الأميركيين وأكدت ان هذا الموضوع لن يكون الرئيسي في قائمة المحادثات بين بوش وشارون في مزرعة الأول في تكساس، لأن الموضوع الملح الآن هو خطة الانسحاب الأحادي من غزة التي تعتبرها واشنطن

الحدث بعين عربية

"الحقيقة أم السياسة الأميركية
حيال المنطقة؟!"

أمورهم بأيديهم. واعتبرت الرياض السعودية ان تنامي الشعور بالخطر من حرب أهلية.. يبقى الهاجس. ورأت شقيقتها الوطن ان الحكومة اللبنانية ضرورية عاجلة فقد كان بالإمكان اتهام مخابرات دولة أجنبية بأنها تقف وراء حادثي التفجير الأخيرين في بيروت، لأن المشاحنة والعراك بالأيدي والسكاكين بين المتصارين الموالاة والمعارضة من طلاب الجامعة اللبنانية تطور أخطر من أن تتجاهله الأطراف السياسية المتصارعة في لبنان لما فيه من دلالات عن وجود توتر ونفوس مشحونة في الشارع اللبناني.. وإذ أستدركت معتبرة ان هذا لا يلغي أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة استخبارات عدة دول أجنبية على الأراضي اللبنانية، شددت على ان الأوضاع في لبنان لم تعد تحتل الماطلة في تشكيل حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات النيابية القادمة، والتي يجب أن تتم في موعدها، وتساهم بالتالي في نزع فتيل الأزمة الحالية في لبنان. من جانبها عكازت باعتبرت ان حالة الاحتقان التي تعيشها المنطقة تثير الكثير من المخاوف والتحديات.. فالتقرير الذي قدمه فيتزجيرالد عن نتائج التحقيقات الخاصة بقضية مقتل الحريري.. ينذر بأشياء خطيرة ومحتملة. وإذ عرضت لما تشهده الدول العربية من تطورات من العراق إلى مصر إلى البحرين فالسودان رأته انه ليس مقبولاً منطلق الصدفه بين ما يجري هنا ويحدث هناك. وبناء عليه اعتبرت ان قمة مابعد القمة.. ضرورة ملحة.. يجتمع فيها بعض من ينشدون الخير لنا.. بدل أن تترك الامور نهبا لرياح التغيير العاصفة والهوجاء. ولقتت الجمهورية المصرية تحت عنوان لجان التحقيق إلى أين؟ إلى ان الشرعية الدولية المزعومة تتجاهل المشهد العراقي الذي ينزف كل ساعة وتلتفت إلى حيث يوجه الأمر الأميركي وفي هذا الإطار يمكن تقييم ما سيقع إليه الأمم المتحدة من إرسال ما سمي بلجان التحقيق الدولية إلى دارفور بالأمس ثم لبنان اليوم وقبلها إلى العراق. لكن الشرعية الدولية المزعومة نفسها لم تكلف نفسها عناء إرسال لجنة تحقيق الي المذابح الاحتلالية في العراق مثلما تناقضت عن إرسالها إلى المذابح الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. فلقد حولت الإدارة الأميركية الشرعية الدولية المزعومة إلى نصل سكني تعمده في قلب الشعوب.

وإذ ذكر حسين حجازي في الأيام الفلسطينية ان الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني طوني بليز اللذين كذبا بشأن أسلحة الدمار الشامل، لاحظ ان بوش وجد ذريعتة في اغتيال رفيق الحريري. وهكذا بعد لجنة تقصي الحقائق، التي قدم تقريرها الى الامين العام للأمم المتحدة. سوف يأتي دور لجنة التحقيق الدولية. وبعد لجنة التحقيق الدولية، سوف يأتي دور قرارات مجلس الأمن الدولي، باستخدام القوة المباشرة، لقلب النظام في بيروت ودمشق على حد سواء. ولأجل تهديد الطريق الى ذلك، حضر دافيد سترفيلد، قائد العمليات الميداني، الى بيروت، لمتابعة تحقيق هذا السيناريو الشيطاني. وإذ طبق الأميركيون النموذج العراقي على لبنان وسوريا، فإن السيناريو المربع، في تنفيذ القرار ١٥٥٩ هو، بحسب الكاتب الفلسطيني، تحويل لبنان ليكون صورة عن العراق، في عودة متكررة الى الحرب الاهلية التي نجحت سوريا في إيقافها. وتعميم هذه البلقنة الجديدة التي كان يحذر منها ياسر عرفات، بنقل السيارات المفخخة إلى سوريا والسعودية وقطر والكويت، وجعل الشرق الأوسط صورة موسعة، لهذه اللبنة، أو العراق. لكن حجازي، رأى أيضاً أن تفعله أميركا هو انها تطلق الرصاص على أقدامها، وهذه أسوأ استراتيجية، يمكن أن تتوصل إليها الإدارة الأميركية. لكن كان لأحمد الجار الله في السياسة الكويتية، رأي آخر، إذ رأى ان تقرير فيتزجيرالد كان كافياً لوضع السلطتين اللبنانية والسورية في دائرة الشبهات.. على كل حال ذكر الجار الله بأننا ما زلنا في مقدمة الإجراءات، وغداً ستتشكل لجنة تحقيق دولية التي ستجمع الأدلة، وتسمي المرتكبين ثم تلقي القبض عليهم وتسمي مكان إقامتهم، في سوريا ولبنان معاً.. وساعتها ستعرف الحقيقة.

تناولت الصحف العبرية الأجواء التي سادت في الحرم القدسي بعد أن نجح آلاف الفلسطينيين رابطوا داخل المسجد المبارك وخارج أسواره في منع اليهود المتطرفين من ناشطي مجموعة ريفافا اليهودية المتطرفة من اقتحامه، لكنها أجمعت على ان المخاطر ما زالت موجودة وان بشارة الأحد ليست مؤشراً لما سيحدث في الأيام المقبلة. وحذر أحد التقارير من ان الدفاع عن المسجد الأقصى قد لا يقتصر على حركتي الجهاد وحماس وإنما قد يشمل حزب الله اللبناني أيضاً. كما تناولت اللقاء بين رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون والرئيس الأميركي جورج بوش، في مزرعة الأخير في تكساس حيث توقعت أن تلقي قضية توسع المستوطنات في الضفة الغربية بظلالها على اللقاء لكن الانسحاب الاسرائيلي من غزة سيبقى الموضوع

انشغلت الصحف العربية بالأزمة اللبنانية مع صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق الشهيد رفيق الحريري، الذي قدمه رئيسها الإيرلندي بيتر فيتزجيرالد إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، وحذر كثيرين من أن يكون التقرير مقدمة لتدويل الأزمة اللبنانية من خلال إرسال قوات دولية لوضعه تحت الوصاية الأجنبية الكاملة، وأكدوا ان التقرير يضر علامات استفهام بدلاً من أن يستند إلى حقائق ومعطيات حقيقية، كما انه محرض ومسيء لسيادة لبنان ويرشح لإثارة المزيد من صخب الجدل على الساحة اللبنانية. وأبرزت تحوفاً من التطورات اللبنانية ودعت اللبنانيين إلى إدارة شؤونهم بأنفسهم. واعتبر أكثر من معلق ان البحث عن الحقيقة يستهدف الرئاسة السورية بشكل مباشر فالتقرير الدولي الذي مد اليد إلى الداخل السوري قد لا يمانع الاستثمار السياسي له في تعليق الأزمة اللبنانية.. وبالتالي لن نلامس الحقيقة التي يريدها لبنانيون غير اننا سنقترب، بالضرورة، من حقيقة السياسة الأميركية حيال المنطقة.. لكن هناك من أبدى ارتياحاً فتقرير فيتزجيرالد كان كافياً لوضع السلطتين اللبنانية والسورية في دائرة الشبهات.. وتوقف جوزيف سماحة في السفير، عند تقرير اللجنة فرأى فيه نوعاً من التقارير الذي يسمح للمعارضة باستئناف هجوم كانت شرعت فيه، كما يسمح للموالاة بأن تحتمي ببعض ما ورد فيه.. لكن سماحة لاحظ ان الأزمة اللبنانية المفتوحة هي، اليوم، مفتوحة أكثر وقد أمكن إيجاد عنصر الربط بينها وبين الوضع السوري. وهذا هو الجديد المهم في الاستثمار السياسي المحتمل للتقرير الدولي. انه استثمار قد لا يمانع في تعليق الأزمة اللبنانية لأن العلاج هو في افتتاح أزمة سورية بالاستناد إلى التحقيق الدولي من أجل مد اليد إلى الداخل السوري معتبراً ان ذلك قد لا يجعلنا نتقرب من ملامسة الحقيقة التي يريدها لبنانيون غير اننا سنقترب، بالضرورة، من حقيقة السياسة الأميركية حيال المنطقة، وهي سياسة لا يتوجب الكف عن القول انها تجمع عدوانية الغزوة الاستعمارية إلى التوسعية الإسرائيلية، لافتاً إلى ان حجم الإقبال الايجابي على هذه الحقيقة السياسية لا يضعف نتيجة إقدام التقرير على إرجاء معرفة الحقيقة الأخرى إلى تحقيق لاحق. واعتبر ساطع نور الدين في السفير ان الخلاصة الأهم في التقرير: البحث عن الحقيقة يستهدف الرئاسة السورية بشكل مباشر، ويضعها في قصص الاتهام، في محكمة دولية لن يظل همها الأول والأوحد هو إصدار أحكام بالبراءة أو بالإدانة في جريمة اغتيال الحريري. لكن نور الدين، بعد أن اعتبر ان الانتقال بالتحقيق الدولي إلى دمشق ما زال ضرباً من الخيال، شدد على ان فيتزجيرالد وجه إشارة مهنية وسياسية أولية إلى ان المجتمع الدولي ينوي فعلاً محاكمة دمشق، بكل ما تعنيه الكلمة من اتهام وادعاء ودفاع.. ومن مفاوضات وتسويات تجري في العادة خارج قاعة المحكمة. وأكد طلال سلمان في السفير ان الاستقلال المنشود ليس عن سوريا لالتحاق بالإدارة الأميركية. والسيادة لا تتحقق بتنفيذ ما يقرره لنا هذا الدبلوماسي الأميركي ديفيد ساترفيلد الذي لم يأت ليناقتش بل لينفذ خطة من الأرجح ان عنوانها كان القرار ١٥٥٩، وقد منحها التمديد الوجهة الكافية لتغدو مدخلاً إلى التحرر المزعوم. واعتبر أنطوان مراد في الديار ان تقرير فيتزجيرالد فيه إدانة لمرحلة سياسية أكثر منه قرار اتهامي.. وأكد المدير العام لصحيفة النهار البيروتية، ان التقرير يشكل إدانة مباشرة للسلطتين اللبنانية والسورية على الأقل على مستوى التوتر السياسي المسؤولة عنه سورية وأعوانها كذلك على مستوى التقصير الأمني المتجسد في عدم إرساء الأمن أو التقصير المنظم على مستوى مجريات التحقيق. ورأت الخليج الإماراتية ان اللبنانيين وحدهم من يتحمل مسؤولية إنقاذ لبنان مما هو فيه من دون أية تدخلات خارجية. وإذ أكدت ان ما من طرف خارجي يقدم خدمات مجانية أو يطلق مواقف مجانية أو يسوق مشاريع مجانية، اعتبرت انه بعد بدء الانسحاب السوري من لبنان والمتنظر أن يكتمل في القريب، يجب أن يمسك اللبنانيون زمام



من يستطيع الأكثر.. يستطيع الأقل سن ١٨ للاقتراع

نصت المادة ٩ من قانون الانتخابي الصادر في العام ٢٠٠٠ والمطبق مرة واحدة فقط على أنه لكل لبناني أكمل الحادي والعشرين من عمره الحق في أن يكون ناخباً. وتأتي هذه المادة متفقاً مع قوانين الانتخابات المتعاقبة والتي اعتمدت سن الحادي والعشرين كحد أدنى لجواز ممارسة حق الانتخاب من قبل المواطنين متجاهلة المطالب المتعاقبة أيضاً بضرورة خفض سن الاقتراع إلى الثامنة عشر. ولهذه المطالب ما يبررها قانوناً ذلك ان أهلية الانتخاب تدرج ضمن نطاق أهلية ممارسة الحقوق المدنية للأفراد وتديلاً على ذلك فإن التجريد من الحقوق المدنية الذي يستتبع العقوبة الجزائية يلحق المنع الصريح من ممارسة حق الانتخاب بمعنى ان قانون العقوبات اللبناني قد صنف حق الانتخاب صراحة ضمن الحقوق المدنية التي يتمتع بها الأفراد. ومن العودة إلى القانون المدني ولاسيما قانون الموجبات والعقود يتبين ان المادة ٢١٥ منه قد نصت صراحة على أنه كل من أتم الثامنة عشر من عمره يصبح أهلاً للالتزام بمعنى يصبح متمتعاً بأهلية ممارسة الحقوق المدنية وتحمل

المسؤولية المدنية، وليس خافياً ان مجال المسؤولية المدنية على جانب كبير من الشمولية لجهة وجود الفرد وعلاقاته في المجتمع المدني بما في ذلك حق الادعاء أمام المحاكم حيث بالإمكان مدعاة الدولة نفسها. ومن هذه الزاوية يظهر التناقض جلياً بين توجه المشرع إلى تقدير إدراك الفرد في سن الثامنة عشر لمحاسبة الدولة تجاه حقوقه ومنحه الحق في محاسبتها وهو الجانب الأكثر أهمية على صعيد تطلب الوعي وبين توجه المشرع إلى إنكار هذا الإدراك على الفرد في سن الثامنة عشرة في معرض تقدير إدراكه في اختيار نائباً عنه في البرلمان، فالأكثر هو مساءلة الدولة والأقل هو اختيار من يسائل الدولة وهذه الوجهة تتسجم مع القاعدة الكلية التي تقول أنه من يستطيع الأكثر يستطيع الأقل Celui qui peut le plus peut le moins وبات التوجه إلى المشرع ضرورياً للانسجام مع نفسه واعتماد سن الثامنة عشر كحد أدنى للاقتراع بدلاً من الحادي والعشرين علماً ان مثل هذا التوجه أثر حسناً في نمو الوعي والثقافة السياسية والديمقراطية لدى مجتمع الشباب.



قالوا

لم أركب أساساً قطار الـ ١٥٥٩ ركبت وكنا سوياً مع رفيق الحريري في قطار الطائف
النائب وليد جنبلاط

الاعتراف بإسرائيل يعني الاعتراف بشرعية الاحتلال بالقوة وهذا يسبب أملاً لكل الانسانية
الرئيس الإيراني محمد خاتمي

اننا بحاجة ماسة إلى الأميركيين الى ان نصبح قادرين على اعادة بناء قواتنا الامنية
الرئيس العراقي الجديد جلال طالباني

لنحمي وطننا الذي شاءه يوحنا بولس الثاني رسالة، من عدم مسؤولية بعض أهل الحكم والسياسة فيه
رئيس حزب الحوار الوطني، المهندس فؤاد مخزومي

خلاي في مع السوري انتهى مع الانسحاب
العماد ميشال عون للسفير

الرئيس بوش ورفيقه يفهمون جيداً أهداف شارون غير انهم يحاولون تجاهلها
جاكسون ديبل في واشنطن بوست

المطالبة بكشف حقيقة اغتيال الحريري لا تستوي مع الفجور في الترويج للتدخل الدولي
طلال سلمان في السفير

التبريد مطلوب دولياً وإقليمياً للساحة اللبنانية
رئيس حزب الحوار الوطني فؤاد مخزومي

السيد حسن نصر الله يسرق الأضواء من قمة تكساس بإطلاق «مرصاد ١»
يديعوت أحرونوت

الأجواء في إسرائيل وحالة التوتر تبدو وكأننا عشية حرب أهلية
رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون

ان نجاح الديمقراطية في العراق يبعث برسالة من بيروت إلى طهران
الرئيس الأميركي جورج بوش

MAKHZOUMI FOUNDATION

مؤسسة مخزومي

(تطور عبر ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ شباط ١٩٩٧)

مراكز التدريب

دورات شبه مجانية، مدتها شهرين و نصف: لغات، كميوت، تعلم و تزيين، حرف و فنون
٤٨,٠٠٠ شهادة ساهمت في تطوير حاملها

قروض صغيرة

للبندي، أو توسيع مشاريع إنتاجية صغيرة
٣٠٠٠ عائلة تحسن وضعها الإقتصادي

التوعية

مؤتمرات، ورش عمل، ندوات، نشاطات للأولاد، برنامج توجيه مهني لطلاب المدارس
٨٠٠٠ مواطن لبناني استفادوا من هذا البرنامج (اطفال، سيدات، شباب)

بيئة / زراعة

تنمية ريفية، نشاطات زراعية، إعادة تدوير الورق، حملات تشجير مجانية
إفادته ٢٠٠٠ مواطن (مزارعون، طلاب، سيدات)
و ١٥٠ موقع (بلديات، جمعيات، مناطق، مدارس)

الرعاية الصحية

بطاقة صحة مجانية لتولك الحمول على تخفيضات طبية وبطاقة إستشفاء.
١٤,٠٠٠ عائلة إستفادت من خدمات البطاقة الصحية

جائزة لبنان للإبداع

جائزة سنوية تمنح للمبدعين اللبنانيين في شتى حقول الفنون و الإبداع

بالإضافة إلى نادي رياضي ومكتبة عامة للأطفال

مركز النزعة: (٠١) ٩٦٠٨٩٠ / ٤ / ٢ / ١
مركز الكترافية: (٠١) ٥٦٥٥٧٤ / ٥٦٥٥٧٥
مركز رأس النبع: (٠١) ٩٦٤٣٩٣ / ٤
مركز شريك الجديدة: (٠١) ٨٥٧٥٣٦ / ٧
قريباً في صيدا وطرابلس

الإدارة: (٠١) ٨٩٩٣١٨ / ٨٦٥٧٥٩ / ٨٦٠٩٤٠
دفتر العلاقات العامة: (٠١) ٨٠٦٦٠٢ / ٨٠٠٤٠١ / ٨٠١٩٦٧

مركز التدريب

بريد إلكتروني: info@makhzoumi-foundation.org
موقع على الإنترنت: www.makhzoumi-foundation.org